

**قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٠**  
**بتنظيم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص**

---

**نحن قميم بن حمد آل ثاني**  
بعد الاطلاع على الدستور ،  
وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧ بشأن أملاك الدولة العامة والخاصة ،  
والقوانين المعدلة له ،  
وعلى قانون النظام المالي للدولة الصادر بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ ،  
وعلى قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ ،  
وعلى قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٥ ،  
المعدل بالمرسوم بقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨ ،  
وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٩ بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في  
النشاط الاقتصادي ،  
وعلى القرار الأميري رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٨ باعتماد الرؤية الشاملة للتنمية "رؤية  
قطر الوطنية ٢٠٣٠" ،  
وعلى اقتراح وزير التجارة والصناعة ،  
وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء ،  
وبعد أخذ رأي مجلس الشورى ،  
قررنا القانون الآتي :

## مادة (١)

- في تطبيق أحكام هذا القانون ، تكون للكلمات والعبارات التالية ، المعاني  
الموضحة قرين كل منها ، ما لم يقتض السياق معنى آخر :
- الوزارة : وزارة التجارة والصناعة .  
الوزير : وزير التجارة والصناعة .  
الإدارة المختصة : الوحدة الإدارية المختصة بالوزارة .  
الجهة الحكومية : الوزارة أو الجهاز الحكومي أو الهيئة العامة أو المؤسسة العامة .  
القطاع الخاص : الشخص المعنوي الخاص أو التحالف بين مجموعة من الأشخاص  
المعنوية الخاصة .
- الشراكة : اتفاق يتم بين الجهة الحكومية والقطاع الخاص لتنفيذ وتمويل  
الأعمال أو تقديم الخدمات ، وفقاً لأحد الأنظمة المبينة في  
المادة (٣) من هذا القانون .
- جهة التعاقد : أي جهة حكومية تقوم بإبرام عقد شراكة مع القطاع الخاص ،  
وفقاً لأحكام هذا القانون .
- المشروع : المشروع الذي يتقرر تنفيذه أو تطويره عن طريق الشراكة ،  
وفقاً لأحكام هذا القانون .
- لجنة المشروع : اللجنة التي يتم تشكيلها لكل مشروع وفقاً للمادة (٦) من  
هذا القانون .

شركة المشروع : الشركة القائمة أو التي يتم تأسيسها لتنفيذ المشروع .  
عقد الشراكة : عقد تُبرمه جهة التعاقد مع شركة المشروع بفرض تنفيذ أحد  
المشروعات .  
السياسة العامة : المبادئ العامة للشراكة التي تضعها الإدارة المختصة ويتم  
للشراكة اعتمادها وفقاً لأحكام هذا القانون .  
وثيقة سياسة : وثيقة تُنظم الجوانب الرئيسية لدراسة المشروع ، وتتضمن  
المشروع الوثائق الداعمة له وفقاً لأحكام هذا القانون .  
دراسة المشروع : الدراسة التفصيلية الشاملة التي تُعد وفقاً لأحكام المادة (٧) من  
هذا القانون .

#### مادة (٢)

تتم الشراكة بين الجهة الحكومية والقطاع الخاص بموجب عقد الشراكة ،  
وفقاً لأحكام هذا القانون والسياسة العامة للشراكة التي يعتمدها مجلس الوزراء ،  
بناءً على اقتراح الوزير .  
ويجوز ، بموافقة مجلس الوزراء ، بناءً على اقتراح الوزير ، استثناء أحد  
المشروعات التي يتم تنفيذها عن طريق الشراكة من الخضوع لأحكام هذا القانون .

### مادة (٣)

تكون الشراكة وفقاً لأحد الأنظمة التالية :

- ١- تخصيص أراضي عن طريق الإيجار أو الترخيص بالانتفاع ، لتطويرها من قبل القطاع الخاص .
- ٢- نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) .
- ٣- نظام البناء ونقل الملكية والتشغيل (B.T.O) .
- ٤- نظام البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (B.O.O.T) .
- ٥- نظام التشغيل والصيانة (O.M) .
- ٦- أي نظام آخر يعتمد على مجلس الوزراء ، بناءً على اقتراح الوزير .

### مادة (٤)

يجوز لكل من الجهة الحكومية أو الإدارة المختصة ، من تلقاء نفسها أو بناءً على اقتراح القطاع الخاص ، تحديد أحد المشروعات لتنفيذه عن طريق الشراكة ، وعرضه على الوزير ، للموافقة عليه من حيث المبدأ .

### مادة (٥)

تُعد جهة التعاقد تقريراً عن فكرة المشروع يتضمن موجزاً عنه وبيان مدى ملاءمته للتنفيذ عن طريق الشراكة وتحديد مهام ومسؤوليات كل طرف .

ويُعرض التقرير على الوزير لرفعه إلى رئيس مجلس الوزراء ، مشفوعاً بتوصياته ، للنظر في اعتماده قبل إعداد دراسة المشروع .

#### مادة (٦)

تُشكل لجنة لكل مشروع على حدة ، بقرار من الوزير ، بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة ، على أن يتضمن تشكيلها ممثلين عن جهة التعاقد والإدارة المختصة وديوان المحاسبة .

وتتولى لجنة المشروع ما يلي :

- ١- إعداد وثيقة سياسة المشروع ، وعرضها على الوزير لاعتمادها .
- ٢- تقييم العطاءات .
- ٣- التفاوض بشأن العقود .
- ٤- رفع التوصية لجهة التعاقد فيما يخص مقدم العطاء الفائز .

#### مادة (٧)

تُعَد جهة التعاقد ، بالتنسيق مع لجنة المشروع ، دراسة المشروع ، وتشمل ، على الأخص ، ما يلي :

- ١- المزايا الاستراتيجية والتشغيلية لتنفيذ المشروع .
- ٢- وصف المشروع ، ونموذج التعاقد ، ومدة عقد الشراكة ، وتحديد مهام كل من جهة التعاقد وشركة المشروع .

- ٣- خطة تفصيلية لتنفيذ المشروع تشمل تحديد الجدول الزمني للتنفيذ .
  - ٤- الجهة الحكومية التي قد يكون اشتراكها مطلوباً لتنفيذ المشروع ، والأراضي التي يلزم تخصيصها للتنفيذ .
  - ٥- تقدير التكلفة الرأسمالية للمشروع ، وأي مدفوعات لازمة من أي جهة حكومية ، وأي دعم حكومي في شكل ضمانات أو غيرها .
  - ٦- وصف الحوافز التي قد تُمنح لمقدم العطاء الفائز أو لشركة المشروع أو مساهميها أو مقاوليها الرئيسيين أو من الباطن .
  - ٧- المعايير والضوابط والاشتراطات المالية والفنية التي يجب أن تتوفر في مقدمي العطاءات ، وقدرتهم وكفاءتهم في مجال التخصص .
  - ٨- بيان المزايا المالية والفنية المترتبة على تنفيذ المشروع عن طريق الشراكة ، وبيان المخاطر التي تتحملها شركة المشروع .
  - ٩- قدرة جهة التعاقد الإدارية والمالية والفنية على تنفيذ التزاماتها الناشئة عن عقد الشراكة ، ومراقبة تنفيذه .
  - ١٠- تحديد الجهة التي تتولى الإشراف على تنفيذ عقد الشراكة .
- وتُعرض دراسة المشروع على الوزير ، لرفعها إلى رئيس مجلس الوزراء ، مشفوعةً بتوصياته ، للنظر في اعتمادها .

## مادة (٨)

تتولى جهة التعاقد ، بالتنسيق مع الإدارة المختصة ، الإعلان عن المشروع المراد طرحه ، ويكون الإعلان عن طريق النشر في الصحف والنشرات المحلية أو الدولية ، أو الموقع الإلكتروني لأي منهما ، والموقع الإلكتروني الموحد لمشتريات الدولة .

ويكون طرح المشروع للتعاقد بإحدى الطرق التالية :

- ١- المناقصة على مرحلتين .
- ٢- المناقصة المحدودة وفقاً للقوائم أو مواصفات القبول المحددة .
- ٣- الممارسة .
- ٤- المسابقة .
- ٥- المزايدة .
- ٦- الاتفاق المباشر .
- ٧- أي طريقة تعاقد أخرى يعتمدها مجلس الوزراء ، بناءً على اقتراح الوزير .

## مادة (٩)

تُعد جهة التعاقد ، بالتنسيق مع لجنة المشروع ، مستندات طرح المشروع ، على أن تتضمن بوجه خاص ما يلي :

- ١- المعلومات العامة ذات الصلة بالمشروع واللازمة لإعداد العطاء وتقديمه .

- ٢- المواصفات الفنية والمالية للمشروع ، وأي اشتراطات أخرى يتم استيفاؤها من قبل مقدم العطاء .
- ٣- شكل شركة المشروع والشروط الواجب توافرها فيها .
- ٤- الشروط والأحكام الرئيسية لعقد الشراكة .
- ٥- الحوافز التي تُمنح لمقدم العطاء الفائز أو لشركة المشروع أو مساهميتها أو مقاوليها الرئيسيين أو من الباطن ، بما في ذلك الحوافز المالية والضريبية ، إن وجدت .
- ٦- المعايير والطريقة التي يتم على أساسها الطرح وتقييم العطاءات .
- ٧- النماذج والمستندات التي يجب تقديمها من قبل مقدم العطاء .
- ٨- قيمة التأمين الابتدائي ، وطريقة حساب قيمة التأمين النهائي إذا كان مطلوباً .
- ٩- الجدول الزمني لإجراءات الطرح متضمناً الموعد النهائي لتقديم العطاءات .

#### مادة (١٠)

يجوز أن يتقدم بالعطاء تحالف مكون من أكثر من شركة ، ويُقدم العطاء باسم التحالف ، ولا يجوز لأي من الشركات المكونة له التقدم بعطاء آخر بطريق مباشر أو غير مباشر ، منفردةً أو من خلال تحالف آخر ، ما لم تنص مستندات الطرح على خلاف ذلك ، ولا يُقبل أي عطاء يتم تقديمه على نحو مخالف .



### مادة (١١)

فيما عدا حالات التعاقد بطريق الاتفاق المباشر ، يتعين على جهة التعاقد قبل البدء في عملية الطرح ، اتخاذ إجراءات تأهيل الشركات ، وذلك ما لم تستثن دراسة المشروع من إجراءات التأهيل .  
وتتولى جهة التعاقد وضع معايير وإجراءات التأهيل ، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة المشروع .

### مادة (١٢)

تخضع عملية اختيار مقدم العطاء الفائز لمبادئ الشفافية وحرية المنافسة وتكافؤ الفرص والمساواة ، وفقاً للقواعد الواردة في هذا القانون .  
ويجب أن تتوفر في صاحب العطاء الفائز المعايير والضوابط والاشتراطات المالية والفنية المعتمدة والقدرة والكفاءة في مجال تخصصه .

### مادة (١٣)

تُستبعد العطاءات التي لا تتطابق مع شروط وأحكام مستندات الطرح .

#### مادة (١٤)

- لرئيس مجلس الوزراء ، بناءً على اقتراح الوزير وطلب جهة التعاقد ، إلغاء إجراءات الطرح في الحالات التالية :
- ١- إذا لم يُقدّم سوى عطاء وحيد ، أو لم يبقَ بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاء واحد .
  - ٢- إذا اقترنت جميع العطاءات بتحفظات ، أو شروط لا تتفق وشروط وأحكام مستندات الطرح أو لا يمكن تقييمها .
  - ٣- الحالات الأخرى التي تُحددها مستندات الطرح .
- كما تُلغى إجراءات الطرح بقرار من رئيس مجلس الوزراء إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .
- وفي جميع الأحوال ، تقوم جهة التعاقد بإخطار مقدمي العطاءات بقرار الإلغاء بأي وسيلة تُفيد العلم .

#### مادة (١٥)

- لا يجوز لمقدمي العطاءات المطالبة بأي تعويضات أو غيرها من التكاليف في حالة إلغاء إجراءات الطرح ، ما لم تنص مستندات الطرح على خلاف ذلك .

### مادة (١٦)

تعرض لجنة المشروع ، قبل الإعلان عن العطاء الفائز أو إخطار مقدمه ، توصيتها بتحديد العطاء الفائز ، على الوزير لرفعها إلى رئيس مجلس الوزراء ، مشفوعةً بتوصياته ، للحصول على الموافقة على الترسية ، على أن يُرفق بالتوصية نسخة من مشروع عقد الشراكة وأي معلومات أو بيانات قد تتطلبها الموافقة على الترسية .

### مادة (١٧)

يجب أن يتضمن عقد الشراكة بصفة خاصة ، ما يلي :

- ١- طبيعة ونطاق الأعمال أو الخدمات التي يجب على شركة المشروع أداؤها وشروط تنفيذها .
- ٢- ملكية أموال وأصول المشروع ، والتزامات الأطراف المتعلقة بتسليم واستلام الأعمال والأصول ، وأحكام نقل الملكية .
- ٣- مسؤولية الحصول على التراخيص والتصاريح والموافقات .
- ٤- الالتزامات المالية المتبادلة وعلاقتها بطريقة التمويل .
- ٥- تحديد سعر بيع المنتج أو مقابل أداء الخدمة التي يقوم عليها المشروع ، وأسس وقواعد التحديد ، وأسس وقواعد تعديل السعر بالزيادة أو النقصان ، وكيفية

معالجة معدلات التضخم ، وما يرتبط بتغيير أسعار الفائدة ، إن كان لذلك مقتضى .

٦- وسائل ضمان الجودة ، وأدوات الرقابة والإشراف والمتابعة المالية والإدارية والفنية لتشغيل المشروع واستغلاله وصيانتة .

٧- تنظيم حق جهة التعاقد في تعديل شروط البناء والتجهيز والصيانة والتشغيل والاستغلال ، وغير ذلك من التزامات شركة المشروع ، وأسس وآليات التعويض عن هذا التعديل .

٨- أنواع ومبالغ التأمين على المشروع ، ومخاطر تشغيله أو استغلاله ، وضمانات التنفيذ الصادرة لصالح جهة التعاقد ، وأحكام وإجراءات استردادها .

٩- تحديد أسس توزيع المخاطر المرتبطة بتعديل القوانين أو بالحادث المفاجئ أو بالقوة القاهرة ، والتعويضات المقررة بحسب الأحوال .

١٠- مدة العقد ، وحالات الإنهاء المبكر أو الجزئي ، وحقوق الأطراف المرتبطة .

١١- الحالات التي يحق فيها لجهة التعاقد الإنهاء المنفرد للعقد ، والالتزامات المالية المترتبة على استخدام هذا الحق .

١٢- تنظيم قواعد استرداد المشروع عند انتهاء مدة العقد أو في حالات الإنهاء المنفرد أو الإنهاء المبكر أو الجزئي .

### مادة (١٨)

تُحدد مدة عقد الشراكة باتفاق الطرفين بما لا يتجاوز ثلاثين عاماً ، واستثناءً من ذلك يجوز إبرام عقود لمدة تزيد على ذلك ، أو تمديد العقود القائمة ، وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ، بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ، بناءً على اقتراح الوزير .

### مادة (١٩)

يجوز لجهة التعاقد مشاركة القطاع الخاص في تأسيس شركة المشروع ، وفي حال عدم رغبة جهة التعاقد المشاركة في شركة المشروع ، فإنه يجب على صاحب العطاء الفائز بعقد الشراكة تأسيس شركة المشروع ، على أن يكون غرضها الوحيد تنفيذ المشروع محل عقد الشراكة .  
ويجوز لجهة التعاقد ، وفقاً لمستندات الطرح وشروط التقييم الواردة فيها ، التصريح لصاحب العطاء الفائز بتنفيذ المشروع محل العقد دون تأسيس شركة المشروع ، إذا كان لديه القدرة على تنفيذ المشروع بوضعه القائم وبإمكانياته المالية والفنية المتوفرة .

#### مادة (٢٠)

يجوز لشركة المشروع ، بعد موافقة جهة التعاقد وتقديم الضمانات الكافية ، الحصول على قرض من المصارف العاملة داخل الدولة أو خارجها بضمان حقوقها التعاقدية وأصولها .

#### مادة (٢١)

مع مراعاة أحكام المادة (٢٥) من هذا القانون ، يجوز لشركة المشروع تحصيل رسوم أو تحقيق إيرادات أو كسب عوائد مالية من المشروع أو من أصوله أو من مستخدميها ، وفقاً لما يتم الاتفاق عليه مع جهة التعاقد بموجب عقد الشراكة ووفقاً لأحكام هذا القانون .

#### مادة (٢٢)

يجوز الاتفاق على تعديل عقد الشراكة ، إذا طرأت ظروف غير متوقعة بعد إبرام العقد ، بما في ذلك التعديلات في التشريعات النافذة وقت إبرامه ، والتي يترتب عليها الإخلال بالتوازن المالي في العقد ، وذلك بما يضمن إعادة التوازن المالي .

#### مادة (٢٣)

لرئيس مجلس الوزراء ، بناءً على اقتراح الوزير ، إعفاء شركة المشروع من كل أو بعض القيود المفروضة بموجب التشريعات النافذة على الشركات المملوكة لغير القطريين ، بما في ذلك قملك العقارات أو الانتفاع بها أو استثمارها .

## مادة (٢٤)

بالإضافة إلى الالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له وعقد الشراكة ، تلتزم شركة المشروع بما يلي :

١- عدم حل شركة المشروع أو تغيير الشكل القانوني لها أو تخفيض رأسمالها إلا بعد موافقة الوزير ، ويجب أن يتضمن النظام الأساسي لشركة المشروع حظراً على تداول أسهمها قبل تاريخ إتمام أعمال البناء والتجهيز أو التطوير ، وكذلك حظر تداول الأسهم المملوكة للأغلبية الحائزة لرأس مالها بعد هذا التاريخ إلا بعد موافقة الوزير .

وفي جميع الأحوال ، لا يجوز رهن أسهم شركة المشروع لغير غرض تمويل أو إعادة تمويل مشروع الشراكة ، ويقع باطلاً كل إجراء أو تصرف يتم بالمخالفة لأحكام هذا البند .

٢- المحافظة على الأصول الخاصة بالمشروع وموجوداته وصيانتها والعناية بها واستخدامها في الغرض الذي أعدت لأجله .

٣- عدم بيع ما قد يمتلكه وفقاً لشروط عقد الشراكة من المنشآت والأصول والأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمشروع ، ويُستثنى من ذلك البيع الذي يتم بهدف تنفيذ برنامج الإحلال والتجديد ، وفقاً للشروط المبينة في عقد الشراكة وبعد موافقة الإدارة المختصة .

٤- تقديم كافة الأوراق والمعلومات والبيانات التي تطلبها الإدارة المختصة أو جهة التعاقد ، والتعاون مع موظفيها ، والسماح لهم بالدخول إلى مواقعها للتفتيش عليها في أي وقت .

٥- توفير الاشتراطات البيئية والصحية ومتطلبات السلامة للعاملين بالمشروع والمنتفعين به .

٦- عدم التعاقد مع مقاولين من الباطن إلا بعد موافقة جهة التعاقد ، على ألا يخل ذلك بالتزامات شركة المشروع المقررة بموجب هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له وعقد الشراكة .

#### مادة (٢٥)

تلتزم شركة المشروع بالاستمرار في تقديم الخدمات المتعاقد عليها والمحافظة على جودتها وضمان المساواة بين جميع المنتفعين بها .

#### مادة (٢٦)

تؤول إلى الدولة ، عند انتهاء مدة عقد الشراكة ، ملكية المشروع ومنشآته وكافة مستلزماته ، دون مقابل أو تعويض ، ما لم يُتفق في عقد الشراكة على خلاف ذلك .



#### مادة (٢٧)

لا تسري أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات وقانون النظام المالي للدولة المشار إليهما ، على جميع إجراءات الطرح والترسية والعقود وغيرها من الإجراءات التي تتم وفقاً لأحكام هذا القانون .

#### مادة (٢٨)

يخضع عقد الشراكة لأحكام القانون القطري ، ويقع باطلاً كل اتفاق يتم على خلاف ذلك .

وتختص المحاكم القطرية بالفصل في المنازعات التي تنشأ بسبب العقد بين أطرافه ، ويجوز أن يتضمن العقد آلية أخرى لتسوية تلك المنازعات بموافقة رئيس مجلس الوزراء ، بناءً على اقتراح الوزير .

#### مادة (٢٩)

يُصدر الوزير القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ، وإلى حين صدورها والعمل بها ، يستمر العمل بالقرارات المعمول بها بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة (٣٠)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون .  
ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تيم بن حمد آل ثاني  
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٨ / ١٠ / ١٤٤١ هـ  
الموافق : ٣١ / ٥ / ٢٠٢٠ م